

# الحق

## Al-Hag

الخميس

21 يوليو

2005

الإنسان قيمة عليا

المؤسسات فوق الأفراد

نشرة داخلية تصدرها لجنة الإعلام في حزب الصواب كل يوم اثنين وخميس

### فئران صوملك أشر من فئران الحقول..!

هناك فئران مخربة تسمى فئران الحقول؛ هذه القوارض معروفة بفسادها وتخريبها للحقول والمحاصيل، ولكنها تتسم ببعض الحياء؛ فهي لا تظهر إلا خفية تحت جنح الظلام، أي حين يغادر الناس حقولهم.

الحياء من العبث عيانا بممتلكات الناس تتسم به فئران الحقول، أما "فئران صوملك" فهي تخرب في منتصف النهار أمام الناس دون خشية من محاسبة من سلطة أو تأنيب من ضمير!

وكلاء "صوملك"، الذين يقومون هذه الأيام بحملة شرسة تميزت بكل قسوة وفضاظة لانتزاع العدادات الكهربائية من المنازل وتنصيبها في "خزانات" من اللبن على قارعة الطريق، لا يريدون أن يكونوا أحسن من فئران "صوملك"!

المثير في الأمر- ونحن بلد الإثارة- أن "صوملك" لم تكلف نفسها عناء شرح أسباب هذه الحملة للمواطنين، ولم تقدم لهم الهدف منها، ولم تلزم وكلاءها باللباقة والتحضر أثناء دخولهم في بيوت الناس، وإنما كانوا يدخلون عنوة دون تحية أو تقديم أنفسهم، ثم يتقدمون لانتزاع العداد هكذا! في صورة بشعة تذكركم بمداهمات جنود شارون لبيوت الفلسطينيين. وعندما قطع وكلاء "صوملك" الكهرباء عن المنازل طبقا لهذا الأسلوب الهمجى، كان المواطنون يخسرون ممتلكات في الثلاثات جراء الانقطاع المفاجئ للكهرباء، وعندما كان هؤلاء المواطنون يشرحون ما تسبب فيه انقطاع الكهرباء فجائيل " فئران الكهرباء" تنبه المفسدون إلى قابلية ابتزاز المواطنين المتضررين، فراحوا يدعون كل بيت متضرر لدفع رشوة (2000 أوقية) ل"لصوص صوملك" بغية إسراعهم في تنصيب عدادهم في الخزانة الجديدة وإعادة الكهرباء للمتضررين

(تصوروا هذا المبلغ - الرشوة من كل بيت موريتاني مشترك في صوملك!)، كانوا يقولون لهم ( انتومه حاصرين ألا روصكم!) أي أعطوا الجزية عن يد وأنتم صاغرون!!

هكذا إذن اضطر المواطنون لدفع هذه الرشاوى المكلفة، والذين منكم يريدون التأكد من هذا الكلام ما عليهم إلا أن يسألوا سكان "كارافور" قرب محكمة مقاطعة عرفات على شارع "الكبيد"! إن السبب المحتمل لهذه الحملة التي فتحت فرصة ذهبية للثراء السحت بالنسبة لضباع "صوملك" هو ربما الحؤول دون التحايل على العدادات الكهربائية، ولكن ما يعرفه المواطنون، وتعرفه "صوملك"، ويعرفه (الذئب العاوي شرق ولاته) هو أن سرقة الكهرباء والتحايل على "صوملك" يقوم به وكلاء الشركة نفسها! فهم الذين يعرضون أنفسهم بالليل والنهار للتواطؤ مع المواطنين، وهم الذين يسهلون لهم عملية التحايل ويعرونهم بها، لقاء رشاوى...!!

ومن يدخل "الكزرات" يجد تلك الأسلاك الممدودة على مسافات بعيدة من خطوط الكهرباء، ويعرف المواطنون من يتاجر في ذلك أيضا!! إننا لا ننفي وجود متحايلين من المواطنين على العدادات الكهربائية، ولكن ما نؤكد هو أن حاميتها هو حراميتها، وأن ما يمثله تحايل المواطن لا يكاد يذكر مقارنة بعمليات النهب المنظم، الذي تجاوز الممتلكات العامة إلى اغتصاب ممتلكات المواطنين!!

وأما هذه الحملة فلن تكون أكثر من تعميم سرقة الكهرباء لتشمل المواطنين بعد ما عمت كل شيء في القطاع العام، وانتظروا إنا معكم من المنتظرين!

### آخر حديث

لا يكاد يمر يوم إلا ويؤكد أنه لم يعد مقبولا في القرن الحالي سيادة الأنظمة الأحادية، والزعيم الأوحده الذي يضع نفسه في خانة "الدائم"، الذي لا يزول.

فهذا علي عبد الله صالح، الرئيس اليمني الذي وصل إلى السلطة عن طريق انقلاب عسكري، وحكم سبعة وعشرين سنة بلاده، يعلن أخيرا، بعد كر وفر، أنه لن يرشح نفسه من جديد للرئاسة، وأن على القوى السياسية اليمنية أن تختار للبلاد رئيسا في انتخابات السنة القادمة، وحسنا فعل.

موقف، إن تم، طال انتظاره من حكامنا العرب الذين يتشبثون بنظام التسلسل الأسري كما كان في عهد السلالات الفرعونية القديمة. فهل سيشفع هذا الموقف بمواقف مماثلة جديدة من خرجي الثكنات العسكرية وأبناء السلالات الحاكمة؟ وهل سندرك نحن قبل فوات الأوان أن التناوب السلمي على السلطة بشكل ديمقراطي أفضل من التناوب عن طريق الانقلابات والحروب الأهلية؟ .. إن الديمقراطية في جوهرها تعني حل أزمة السلطة، وبدون احترام مبدأ التناوب الديمقراطي فلا مناص من الجنوح نحو الدكتاتورية، والسلطة الفردية، وما يصاحب ذلك من ممارسات فاسدة كانتهاك حقوق الإنسان واختلاس الممتلكات العمومية والرشوة، وتفشي الرذيلة والكراهية مما هو ساند الآن في مجتمعنا.

هذه البيئة غير الصحية هي ما أنتج العنف؛ فالدكتاتورية عنف على الشعب، والعنف لا يولد إلا العنف! الرئيس اليمني، الذي جرب كل السبل انتهى إلى الاعتراف بحق التناوب على السلطة، وذلك لحل أزمة اليمن التي سال فيها كثير من الدماء، فهل ستكون لنا في رئيس اليمن أسوة حسنة، نحن الذين يتهددنا عدم الاستقرار والعنف، وتحاصرنا ضائقة اقتصادية خانقة، وتطاردنا ملفات حقوق الإنسان، ويطعن في نزاهة انتخاباتنا، وينظر الكثيرون إلى الحكم على أنه حكم مافيا اختطفت السلطة، واستولت على خيرات البلد، وعيبت بثرواته..

أزمة كهذه؛ أزمة نظام، وأزمة مصداقية حلها لا يكون إلا بما سبق أن طالبنا به من القبول بالتناوب السلمي، وتحديد فترة الرئاسة بدورتين غير قابلتين للتجديد، وإدخال إصلاحات دستورية حقيقية تضمن الفصل بين السلطات، وتحقق للشعب طموحه في الحرية والديمقراطية، وتعالج الأمور الحساسة بما يضمن طي ملفاتها كليا.

## رأي حر

## مسؤولية النخبة المثقفة

مفهوم النخبة من المفاهيم التي لاقت أهمية كبيرة لدى المفكرين والسياسة . أهمية ربما لم يحظ بمثلها سوى مفهوم الطبقة . لذلك اعتبر ماركس ومن نحا منحاه من المفكرين انه يمكن الاعتماد على التحليل الطبقي لتفسير التاريخ والظاهرة الإنسانية عموما : قيام الحضارة، التفاوت الطبقي، نشأة الدولة وظهور الأخلاق ... وبينما كان مفهوم الطبقة يغزو الفكر ، كان هناك فريق من المفكرين الكبار على رأسه ماكس فيبر الألماني وباريتو الإيطالي يرون خطأ التحليل الطبقي ويقترحون التحليل النخبوي باعتبار التاريخ " ليس إلا مقبرة النخب المتصارعة" كتاب بوتومور : " النخبة والمجتمع" يمكن أن يشفي الغليل للباحث عن الاطلاع في هذا المجال ، أما نحن فننتوقف عند حد إبراز أهمية النخبة المثقفة، ومن خلال ذلك نريد أن نبرز أو نتساءل حول أهمية الدور الذي يمكن أن تلعبه هذه النخبة في حياتنا؟

وهل ما إذا قصرت أو تقاعست تصبح مدانة أو خائنة ؟ أسئلة إلى جانب أخرى أصبح من الوارد بل من الملح طرحها. ففي ضوء ما وصلت إليه الأمور في البلاد ، والأفق المستقبلي الذي ينتظرها لم يعد الصمت موقفا عديميا سلبيا يختاره من هم أكثر أنانية وانتهازية وينتظرون مقابله من النظام الذي يقود عملية تخريب البلد ، بل أصبح أخطر من ذلك، لقد أصبح خيانة بكل معنى الكلمة ووصمة عار يرثها الأبناء وتحاسب عليها الأخلاق. ما المطلوب من المثقف الآن ؟

المطلوب من المثقف الآن أن ينحاز إلى قضايا شعبه وبلده من خلال النقابة والحزب والكلمة، في الشارع والنادي وعلى صفحات الجرائد ، كلمة ذات مضمون واحد: إنقاذ البلد من خلال إرساء ديمقراطية صحيحة والطلب من الطغمة المتسلطة أم ترفع يدها عن البلد الذي أوصلته إلى حافة الهاوية.

المطلوب من المثقف الآن أن يكف عن التطفل والطمع في فتات مائدة الطغمة المتنفذة الظالمة ، وأن يكف عن تشجيعها والتواطئ معها مقابل هذا الفتات وأن يزنه مع مصير بلده ومصحة شعبه .

المطلوب من المثقف الآن وقفة صادقة مع الذات تتوج بما أسماه بعض المثقفين الخيرين " يقظة الضمير" وكان يقصد يقظة ضمير الكل ونحن نكتفي بضمير المثقف لأن فيه كفاية .

إن لم تع النخبة المثقفة دورها على حقيقته وشرفه وتلتفت بعين فاحصة إلى واقع البلد المحدد لمصيره ، وتنصت إلى صوت الضمير ونداء البلاد، فويل لها من لعنة التاريخ وشقاء المصير. عندها كيف يمكن للنخبة المثقفة أن تتنصل من مسؤوليتها التاريخية.

أحمد ولد سيدي محمد

## بريد القراء

أختلف مع القانمين على البلد حول فكرة أن الشعب الموريتاني غير ناضج للممارسة الديمقراطية الصحيحة ، وكان الديمقراطية تمنح وتسحب حسب معايير يحددها حاكم البلد حسب ذوقه ، الشيء الذي أدى إلى الإخفاق في بناء ديمقراطية على أسس سليمة تعمل على اندماج وطني متكامل. ذلك أن هذه الديمقراطية الممارسة في البلد لم تؤد إلا إلى الظلم والإقصاء والمضايقة فكيف للنظام أن يعتبر أنه ينشر العدل والمساواة!

أن الديمقراطية ليست انتخابات فحسب و ليست شعارا بدون مضمون ، الديمقراطية وسيلة للتنمية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والفكرية ، وهي تعمل على تغيير الواقع نحو الأفضل وهي تعني من بين أمور أخرى تحسين الأداء الحكومي المنتظم في المجالات كافة وعلى رأسها الاقتصاد والتعليم والصحة وبناء الإنسان وتوفير حياة كريمة له .

إن إصرار النظام على تقديم الديمقراطية على شكل جرعات شكلية لا تغير من تكريس سلطة الفرد أدى الى مصادرة دور المواطن في عملية البناء الوطني ، بدل أن تكون الديمقراطية غايتها تحرير الإنسان وتنمية قدراته الفكرية والسياسية .

هذا المسلك الاستبدادي أدى الى غياب مفاهيم الحرية والمواطنة والحقوق وأضعف بذلك ارتباط الإنسان بأمن ومصالح بلده العليا ، بسبب نمو روح النزف والتملق والنفاق للحاكم ، مع ما يصاحب ذلك عادة من ظلم و غبن أدى الى تحويل الوطن الى مشروع لقلّة من الناس، و معسكر لقهر الغالبية العظمى بحجة الأمن والاستقرار.

لقد نسي القانمون الفرق الشاسع بين الدولة الآمنة و الدولة الأمنية ، ذلك أ، الأمن مسألة اجتماعية لا يتحقق بالقهر ، بل يرتبط بزيادة العدالة و الحرية الديمقراطية . إن استقرارا قائما على القهر و الغبن و الظلم الاجتماعي لا يمكن أن يستمر، فالاستقرار الاجتماعي القائم على العدالة هو الدعامة الأساسية للتنمية و بدونها فلا مناص من الاضطراب و العنف . إن دعامة الاستقرار هي في إحساس المواطن بالعزة و الكرامة في وطنه ، هذا الارتباط الوجداني بالوطن لا يتحقق إلا بالعدالة الديمقراطية.

محمد فال ولد بيكر